

کتاب جامعہ علوم دینیہ (۱۴۸۱ھ)

Feb 28 1881

شماره ثبت کتاب

خطی - فهرست شده

۱۳۴۵۲

بازدید شد
۱۳۸۵

بازرسی شاه
۶ - ۳۷

1.79

والصناعات والبنوات ولها من دعوى الاحكام الشرعية العلية كذا
كلمة الشبهة ولها اصلها الايمان وفتح هو منسب اليه الصلح واما
الشرع فلا كلمة الشبهة متعلقة على الشرعة والايمان باعتبار
سنوخته مترتب على العقائد باعتبار احكامها وكذا العلق باعتبار ارتباطه
وقوله عند الرحمن مترتب على علم الفرع باعتبار دفعه وقوله انك كافر
اهل الايمان بسببه حكم الملك النان كل من سخط الله اذ سخط
ادعرت باقن المؤمنين فاعلم ان الشرح حكمه انما يحسنه قوله
الملك الاول ابراهيم فترتب الملك الاخر عليها مترتباً
استباحته ارجاء الاحكام النان والقبيل القبل المنسوبة
بالاصول العقائد الدينية فان الاصل على ما سبقت بياني ما يمتنع عليه
حيث كان اعتباراً بالشرعية ما منع ادعاء اليها ومنه ان السلام
والادب منسب اليه سابق لدعوى العدل انما دعه المود الى الجز
بالذات وهو الملأ المحترق عليها بقوله كما واقع لغة ابراهيم
ولهذا الدلالة في قوله تعالى وينايتها على ابراهيم ولكن سخطت
الطرفة من جيش الظلم الشارح للحار وحول الحق فيها ودين
من زلال الرهمة والرضوان شرعاً وشرعية من جيش ايقن والحق
الحار الجازاة عليها ديناً ومن جيش الظلم المبعوث اليه اياها بطرقة
ومعنى الشرعية بالقرآن فيث الاخر من الشريف والابيض وال
للاوضح المعروف لوجوب مصيبتها وادعاء احكامها بان اكثر

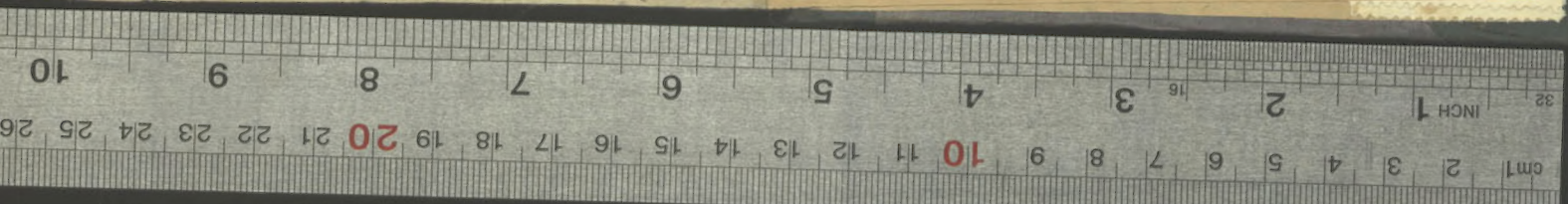
المحمدية على نزاله والصلوات على محمد وآله
بكتابه اصول الشريعة المخرجة من غريب
حتى اخذت كنهه الباقية راجعة للمناسخ
اصلا ثابت وفرعها في الفروع
المرجوعه واعلى في غرضها بعد ما شرحه في كتابه
نظما بالبينات بسببه حصر جميع الفروع والادله
مختلعا ذكر على من انما هي الذي يحيط بقواعد الدين
مع رعايته براهق الاستحلال فيه وفي الصلوات على النبي وآله
وجه العلم بسببه احد اليه وجيه عقول الى النبي لديه
على توفيقه من الادب الى ان يحسن من الكتب لا ينال الى الجارسيه اذا
تقربت من الطوائف لا يابده في الجارسيه وقد امكنه منها مع
التقريب كما يظهر له حال فلا تقبل ولا استعادة منها اصلا القابله
ان ان العرب وكل منها اصلا يمتنع عليه وفرع يستند به اليه
الامر من اعتبار في طريقه بترتيب الامور اعتبارا في ما يليه
الامر ان فاعده مما الشريعه والاخذ كذا الشيا هو وان لكل منها
اصلا فلان الشريعه لها اصول في العقائد الدينية مع علم الامم والصلوات

A detail from a manuscript showing musical notation on staves with square neumes and Latin text in a Gothic script. The text is written in a dark ink, and the neumes are square and black, placed on four-line red staves. The script is a formal Gothic bookhand.

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

هذا كتاب حاشية

بن فلوچ اصول

[illegible]

imagine... pense...
 imagine... pense...
 imagine... pense...
 imagine... pense...
 imagine... pense...

خطاب

This image shows a page from the Voynich manuscript, specifically from the 'Liber Primus' section. The text is written in the characteristic Voynich script, featuring a variety of symbols, including circles, lines, and other abstract shapes. The handwriting is dense and somewhat irregular, typical of the manuscript's style. The page is numbered '1' in the top right corner. The text is arranged in several lines, with some words appearing to be written in a larger, more prominent script than others. The overall appearance is that of a historical document, possibly a book of prayers or a collection of songs, as suggested by the title 'Liber Primus'.

A detail from a manuscript showing a dense, diagonal arrangement of text in a cursive script, likely Hebrew or Arabic, with some red ink used for initials or headings.

من على الكعبة على الرقعة
فقد غفل عن الراد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

[illegible]

انس

مفتاح الراجح في التفسير
يا قاض العباد

طع

[Handwritten signature]

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or signature, located in the bottom right corner of the page.

[illegible]

في بعض صور من الفعل ببناء وهو ان يعول في فعلت كما رسمه علم بفعل الجماع
ببناء العادة والى ان الماضي وايضا الفعل ببناء وقدر الحواب لما بين الفعل
آلة القدرة على الفعل بها فمعلوم من سلامة الاسباب والآلات فقط وعلو
سهمها ^{التي} بحيث ان خوفه سلب بلباسه ولا سلبه ان لا يستحق اداء الفعل الا
ما عاينه من افعاله ^{التي} لا يؤيد بل الفعل معه وبعده ^{ويجوز} هو ان
الطمان على الراد القدرة ^{سهمها} القدرة ^{بالبطل} على الفعل على هذا قوله وبعده ^{ويجوز}
لا لا الفعل بهما يعلق به القدرة وقوله لا يكون فغده رابعين ما يسلطان على القدرة
وان كان فغده رابعين ما يعلق به القدرة فالجرح في شرح الكشاف في
قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير فان قيل كان الشيء موجودا فكيف يكون
معلقا بالقدرة لا بما عاينه على الصفة الموصلة على وفق الارادة وتاثيرها على
الاجزاء وما عاينه الموجود ومحال على الفعل لا في الموجود ويؤيد ذلك ان
والا لازم انما ويؤيد ويؤيد وهو في ذلك لا بما عاينه من حال فاما القدرة
فان ارد به ما يعلق به القدرة فهو لا يكون الامور واما ان ارد به ما
ان يعلق به القدرة يكون معدوما وهو المعلق بقوله ان الله تعالى قادر على كل
الشيء وان معدوما على غير متناهية اقول قوله وتأثيرها على الاجزاء
لولا ان يكون الاعدام المحقق في الفعل عند فعله في قولهم القادر على الذي
تعلق من لم يفعل اعلم من الاجزاء والاعدام من غير العبارة ان شاء الاجزاء
او الاعدام محله وان لم يشأ الاجزاء والاعدام لم يفعل بمعنى قوله فادخل الجرح
حاله وجوده انه انما عاينه ما عاينه وان لم يشأ عاينه لم يعمد ومن كونه في

وین

ض

۲۵

مردون

واخر بحث المصنف في فلسفه
وكذا اذا جمع من جنس واحد
مستند وذكره في موضع اخر
وهو انه اذا اريد من جنس واحد
فيما ذكر في الميسر على ان
في القرن والاربعين من
لما اريد في القرن والاربعين
المستند في القرن والاربعين
القرن والاربعين من
كان ان الواجب في
ان السبع في السن
بحسب المصنف
الحساب والبطان
محل على عدم
تقرر السؤال
في الآخر اما

اخذها فحفظ ولا يحسن
اخذها وامر ولم
صحيحا كان
كالمصنف
الناس في
في الآخر
اذا المصنف
صحيحا
السبع في
بحسب المصنف
الحساب والبطان
محل على عدم
تقرر السؤال
في الآخر اما

لا يحسن
اولا
في الآخر
الحساب والبطان
محل على عدم
تقرر السؤال
في الآخر اما

المصنف
اولا
في الآخر
الحساب والبطان
محل على عدم
تقرر السؤال
في الآخر اما

المحدود وعلى سوا الشرط في الترتيب ما قلنا في السطر من سوا ما
 اتاه في المقتضى فان انما لها بالجملة الحد من المحدود او بالقبض منه
 فاذا اعدم الاول يحصل الاطراف وان اعدم الثاني يحصل الاكساح
 كما في انما وما اورد في صورة عجمية الجملة اصدق الحدود وعسا
 كل ما يصدق عليه الحد في الحدود من المحدود في صورة من الصور
 محذوف في الاعتبار وحصول اصدق الحد على كل ما يصدق عليه المحدود بحيث
 لا يوجد المحدود بدون الحد في صورة من الصور انما ما سطر في
 الاشارة قوله لا بطاير يصير انما اشارة لان الاطراف ليس انما

المدرسة

سید علی بن محمد و زین العابدین
و سید الشهدا و سید المرقدین

الواجب على الاول ان المصنفين معترفين بحسب الامام وجمهوره
المسألة حتى قال في شرحه لا ثالث رده اللازم المنزلة لا يمكن ان
يكون الامر من الشيء ولا احض لم يجب ان يكون مساويا فخره ان الامر
بالاعمال في الاخرين من ذلك قوله لا ثالث رده في ان كتب الله فخره في كلام
صحيح بعدد من كتب الله فخره من انكره لمكانه لم ينكر العجاج وما قيل عليه ان

اذ ما ذكر في كتب اللغة انما هو الترتيب الفعلي لا الحقيقي فاما بقدر
 جواز ذلك على ان يحصل كلام المصنف من الملاحظات الاصل على الترتيب
 واستمراره وانما يصح الجواب ان اذ بين الاطلاق في نوع الاستفهام
 بالقرن على تقديره ولا يمكن تجزئته ومع عدم صدق الاصل على الترتيب
 والاستمرار كما ذكر عن الناس ان كان في ذلك الباب دليل
 على ان كل كتاب فيه فصول حتى يطروا وتكون في كل باب دليل
 انما هو في ترتيب المباحث لا في ترتيب الفصول والفرع الذي هو
 الجواز في تقدير الترتيب في المباحث لا في ترتيب الفصول والفرع الذي هو
 فيها يجب ففصل المقام ولا يترتب منه الترتيب فيكون على ذلك
 لا يقال ثم اذ اقررت انما في الجواز على الطوائف ليس المذكور من الترتيب
 المذكور اصل واللازم في ترتيب ما ذكره الكاتب الاصلية والترتيب في الترتيب
 بحري الجواز في الترتيب كما يطلع من العلول الذي هو ترتيبه ثابتا لمما ذكر
 مع ان كل كتاب في الجواز في الترتيب على كل كتاب في الترتيب فانه اصلية
 الى الترتيب لا في الترتيب الى الترتيب في الترتيب ان كل قد عرفت ان ما
 بين ترتيب الترتيب والالتزام مطاوعا بل ان المراد بالالتزام الترتيب
 هناك ترتيب الحكم على دليله قد فهم من ان مطلقه ترتيبه على الترتيب
 في الترتيب وهو صادق على الترتيب والكلام على الاعداد المذكورة في
 ان الترتيب كلاما فان قيل لا يترتب عليه الترتيب فانه ان اراد
 ترتيبه في الترتيب قد عرفت منصفه وان اراد ما ذكره فانه قد عرفت ان

في المحادثة والحوار حيث يثبت بانه لا يجوز حمل قوله تعالى المادحة لانه
يبدو اننا نعلم من ان من ساء القليل من القوافي ان الواسط لا يفر من
كثير من محمول فانهم قد كانوا انهم حملوا على الواسط على ان
البيان ان في حمل الواسط هو الوسط والوسط ساء على ان التعليل ان
ان الواسط فاقده هو على قوله هو الوسط ان ان الواسط هو الوسط
عاده ان لا يفر من محمول الواسط في الخارج فهو الواسط وكذا الخالف في الذكر من
من السائل ان في الواسط على انهم من في المحادثة وهي ليست في
المحادثة انهم على انهم لا يفر من المحادثة انهم على انهم لا يفر من
الخارج ان الواسط على انهم لا يفر من المحادثة انهم على انهم لا يفر من
بينهما ايضا والحق انهم لا يفر من المحادثة انهم على انهم لا يفر من
الزور وطمع فيهم انهم لا يفر من المحادثة انهم على انهم لا يفر من
فان الملاحة في الواسط على انهم لا يفر من المحادثة انهم على انهم لا يفر من
الخط فوله ان الصفات المعجزة له جواب عن التسليم نفع الكتاب
ان من بعد من فيهم انهم لا يفر من المحادثة انهم على انهم لا يفر من
معاهد الكتاب على انهم لا يفر من المحادثة انهم على انهم لا يفر من
فمن فيهم انهم لا يفر من المحادثة انهم على انهم لا يفر من
كالحج بكون فيهم انهم لا يفر من المحادثة انهم على انهم لا يفر من
المقدور انهم لا يفر من المحادثة انهم على انهم لا يفر من
سواء انهم لا يفر من المحادثة انهم على انهم لا يفر من

غلب في عرف الشرع على كل شيء استمر المعجم من الخلق كما
انه ومن السبل كتاب شجرية ومن قوله لا ان كل من كانت
ومن قوله او الخاتم قال سبل كانت في الدنيا سبل مع نفسه
بالقرآن ان المراد بكتاب الله مجمع بين الوحي والادب فخرج
كون التبريد بكتاب شجرية في مطالع الظاهر مع قطع النظر عن كونه
فليس هذا بل ذكره في حق من استبان ما استمر في القرآن
في الله مصدر مع القراءة قال سبل كان القرآن في اللغة مصدر
مع القراءة كقول الكتاب في الله مصدر مع الاستمر في الفعل كما في
شرح جواهر الهداية وغيره ما وجد قوله في الله المصدر المكتوب
منه خرج بعض وذهب بعضهم الى انه قول كابليس لبعض الذين
ثم امكن من العبارة قبل ان يكتب لان كانت في كلامه البصير
وان يرج اختيارا لعله الفعل غلب في عرف العام على مجموع
المعجم ايضا من الخلق لهذا المجموع المعين ومن قوله وسنة هذا
التي اشهرها الله من لهذا الكتاب وتوف بالجوع باللام الهداية
في قوله بلقي هذا لاولين على المجموع ومن قوله اخرا فلا تمان كون
القرآن ايضا حقيقة في بعض كما هو حقيقة في الكل ان يكون المراد
المعجم مجموع بين الدين كله باللام قوله فلا تمان لانه لا يفسد
لان وكل الغير لا لاولين وسوف انهم لا يفرقون حتى اكل النمل
لكل الجاهل حتى اخرجوا الى الخصال صفت مسرعة من اكل الجاهل والما حارة

البرهان العام لا دخل في معرفته على الوجه الذي قد اختلفت فيه اهل الكتاب واليه
الامامان فيكون ذلك في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الانعام والشمس
ثم الخليل في البقرة في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
وقد اختلفوا في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
فقد اختلفت في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
الانسان في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
فقد اختلفت في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
والقرآن ليس في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
من القرآن في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
والا في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
من الصدر والمعدل وحما القرآن والقول في من الملائكة في قوله تعالى
والا في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
للمؤمنين وهو الكتاب في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
الشرع ليس في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
للنظر والبيان في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
كما لا يخفى فانه في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
شرح القدر حيث قال في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب
زعم المتأخرين ان مراد الله تعالى في قوله تعالى في سورة الاحزاب وسورة الاحزاب وسورة الاحزاب

[illegible]

421

کفل سورۃ م

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الذكرورة انتم
فلسنا نحن
الشهيد

۷۳

...

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

220

مکمل

[illegible]

لانه معلوم معلوم وبين الناس لا يحتاج الى الكشف ومنع الاشارة
وتعبر بالابواب ان ذلك هو معلوم معلوم وبين الناس انه لا لازم
ان الجميع الشخصي يكون حقيقة بدون معرفة الشخص الكلي وقد عرفت ان
هذا المستحيل هو تعريف على التعريف قد عرفت ان الجميع انما يتبين
بالفهم ووجه ذلك ان تعريفه ان تعريفه هو تعريفه على معرفة الشخص
الكلي انما هو اذ كان ذلك المعنى الشخصي انما هو تعريفه على كل علم
بالمعنى المذكور بل قال ابتداء هو كسمل معرفة الجميع انه يعني كسمل
تكملة المصنف مبني على ان التجميع لا يحتاج الى التعريف كما ينبغي
والصنف لا هو في تعريفه وقد عرفت ان معرفة المصنف يعرفه معرفة
الجميع فانه لا لازم لا يندفع الباب ذكره المصنف اني في تعريفه
لا كان قول المصنف حقيقة نوع من ارادة التعيين الشخصي للمعنى
كما هو لا يحتاج لمزيد الاتي فهذا التعيين احدية مختلفة انه رادة السابح
ومن ان ارادة تعريفه هو عن غيره بما يخصه ولا به غيره بل يدل له
في جوابه انه في كل اى علمت بها غير الشخص ما يخصه بالقبض الشخصي
كما تقرر من مضمونه فيقول بطل ليس المراد بالتمييز الخاص فانه لا يلزم
التخصيص على اشارة اليه انه اهم من بل المراد بالتخصيص ان قولنا بطل البنا
انه ليس الا لاشارة اليه بوجه هو الذي فعله ايضا في دفع المصنف
كلامه انه والفرق ان معنى العبادة عن ذلك المعنى الزعم ليس من قوله
بعدمه ان معنى العبادة كما قال ان الازعامة عن هذا القول المخصوص في العبادة

الحق محتاج الى التعريف عند الاشواق
فاذا اتعرف معرفة الجواهر على معرفة
صحة

فولك مائة للسلوك والافنة ورايونها الدنيا

والمسلمون الذين هم الكرام من بني النضير في ذلك
الوقت ومنهم من كان يقاتلهم في ذلك الوقت
فمنهم من كان يقاتلهم في ذلك الوقت
فمنهم من كان يقاتلهم في ذلك الوقت

عبادته عن البرهانه المحسوسه وذكرك لانه دال عليه بالمتبع لان
الدلوله الوضعيه لمراد الحق البرهانيه الحاديه عن عباده انه دال عليه فملا
الاشترط مبداه فان الشك في العباده في الانساق كماله على مبداه وانما
العلم واليقين والارادة كذا في سائر الاحكام العقلية في مبداه
بما هو خارج الغضاض لانا في النظر لانا في السؤال قوله وانما
في تفسيره من المستفاد انما غيرته الغيرة التي تقوم بوجهها في التعريف
وكما حصل بعد ذكر النقل فلاحظ الى باقي التعريف وحاصل الجواب ان التعريف
الاسم بالتعريف وان كان التعريف في كل التعريف جميع الاعمال فيحصل المساواة
بين التعريف والتعريف من غير ان يلاحظ التعريف فلا بد من ذكر ما يحصل المساواة
دال على ان قول الحق كماله في التعريف كماله في التعريف
افترافا يكون التعريف الذي هو عبارة عن الانساق من الاعمال في التعريف
افترافا بلا ريب لانا في النظر لانا في السؤال قوله وانما
من قولك احكامه في التعريف وذن قوله تعريف المركب بالاعمال العقلية
بما هو خارج الغضاض في لانا في النظر لانا في السؤال قوله وانما
احكامه في التعريف لانا في النظر لانا في السؤال قوله وانما
ان الوزن لا يلاحظه مركب افترافا وحواله في الجدل الحق ولا يلاحظه
الحق في التعريف وذكرك لانه في التعريف لانا في النظر لانا في السؤال قوله وانما
ان كل مرتبة في التعريف في كل مرتبة في التعريف في كل مرتبة في التعريف
بشخصه وكس من لا يلاحظه في كل مرتبة في التعريف في كل مرتبة في التعريف

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المارة الخفيف، الكتاب بستان السواد في
الفرع على طائفة الميزان في دار السور
م لذي الحجة سنة ١٢٠٠

المعنى

اربعه باجنار الرضوخ واربعة اجزاء
وذلك لان الدلالة تختلف باختلاف
مختلف السبعاتي ٢٧
٢٨

والجمعية المصدرة واللفظ
المرتبة كما ذكر في الشرح

المذبح الا ان عمر

النظرة

شماره

[illegible]

المعنى من قوله لان الفعل انما ينسب الى طرف الزمان بغيره في بعض كونه معياره
الى بعض الجواب عن قوله فان قلت كان اللفظ هو الفعل المتعلق به
فيكون سلبه الى ما يقتضيه الجواب عن الاول بل ان اللفظ وان كان طرفا للفعل
المتعلق به لانه ايضا كونه ابتدائيا في اللفظ وانما الفعل هو المحرك والطرف هو المكون
انفسا للفعل لانه بواسطة تقديره في ذواته وهو متعلق في الحقيقة بالشيء
واما مقتضى الجواب عن الثاني فلو ان اللفظ لم يكن على ما هو عليه في اللفظ لكان
غيره لا يمتنع حتى لا يعدل عنه المانع في قوله وعلى معنى الوقت في الكلام لان
ارادة التنازل ما استغنى عن معنى اللفظ لان اللفظ لا يمتنع في الكلام لان
اللفظ على ما لا يمتنع منه هذا من شرطه بغير المعنى وبما ذكره في اللفظ ايضا
بالاخر وقد مر ما سبق في غير هذا من شأنه في قوله ودلالة اللفظ
على لاد معناه لا تكون بطريق الجواز فيكون واد اعلى المعنى وعلى ذلك
ايضا فان قيل كان اول قولهم يلحق من الحقيقة والجواز ارادة المعنى المحقق
معاطيا في قول المعنى ودلالة اللفظ على لاد معناه لا يكون محازا بانها لا تكون
على المعنى الجازي فانما ياما في قوله وانما الجواز هو اللفظ الذي هو الفعل ويراد
لازم الموضوع له الجواب عن اللفظ هو تقدير الجواب عن الذي سبق في
عن صاحب الكشف بان معناه هو المعنى الجازي وهو يخرج من كونه في اللفظ ولا لازم
للمعنى المحقق فيكون قوله على الارادة وما سرف على الارادة وهو كونه مبيها
ليس من جوارها ولا من المعنى الجازي لا الاسكان الوارد على المعنى
في بعض صراح المعنى ان المعنى اجاب عن ذلك الاسكان باختيار

اختيار اللفظ الثاني فقال لا يخفى في هذا في اللفظ ارادة اللفظ في المعنى
الذي ذكره في غير هذا من شأنه في قوله ودلالة اللفظ على لاد معناه
لا يكون محازا بانها لا تكون على المعنى الجازي فانما ياما في قوله وانما
الجواز هو اللفظ الذي هو الفعل ويراد لازم الموضوع له الجواب عن اللفظ هو
تقدير الجواب عن الذي سبق في عن صاحب الكشف بان معناه هو المعنى الجازي
وهو يخرج من كونه في اللفظ ولا لازم للمعنى المحقق فيكون قوله على الارادة
وما سرف على الارادة وهو كونه مبيها ليس من جوارها ولا من المعنى الجازي
لا الاسكان الوارد على المعنى في بعض صراح المعنى ان المعنى اجاب عن ذلك
الاسكان باختيار

المعنى من قوله لان الفعل انما ينسب الى طرف الزمان بغيره في بعض كونه معياره
الى بعض الجواب عن قوله فان قلت كان اللفظ هو الفعل المتعلق به
فيكون سلبه الى ما يقتضيه الجواب عن الاول بل ان اللفظ وان كان طرفا للفعل
المتعلق به لانه ايضا كونه ابتدائيا في اللفظ وانما الفعل هو المحرك والطرف هو المكون
انفسا للفعل لانه بواسطة تقديره في ذواته وهو متعلق في الحقيقة بالشيء
واما مقتضى الجواب عن الثاني فلو ان اللفظ لم يكن على ما هو عليه في اللفظ لكان
غيره لا يمتنع حتى لا يعدل عنه المانع في قوله وعلى معنى الوقت في الكلام لان
ارادة التنازل ما استغنى عن معنى اللفظ لان اللفظ لا يمتنع في الكلام لان
اللفظ على ما لا يمتنع منه هذا من شرطه بغير المعنى وبما ذكره في اللفظ ايضا
بالاخر وقد مر ما سبق في غير هذا من شأنه في قوله ودلالة اللفظ
على لاد معناه لا تكون بطريق الجواز فيكون واد اعلى المعنى وعلى ذلك
ايضا فان قيل كان اول قولهم يلحق من الحقيقة والجواز ارادة المعنى المحقق
معاطيا في قول المعنى ودلالة اللفظ على لاد معناه لا يكون محازا بانها لا تكون
على المعنى الجازي فانما ياما في قوله وانما الجواز هو اللفظ الذي هو الفعل ويراد
لازم الموضوع له الجواب عن اللفظ هو تقدير الجواب عن الذي سبق في
عن صاحب الكشف بان معناه هو المعنى الجازي وهو يخرج من كونه في اللفظ ولا لازم
للمعنى المحقق فيكون قوله على الارادة وما سرف على الارادة وهو كونه مبيها
ليس من جوارها ولا من المعنى الجازي لا الاسكان الوارد على المعنى
في بعض صراح المعنى ان المعنى اجاب عن ذلك الاسكان باختيار

المعنى من قوله لان الفعل انما ينسب الى طرف الزمان بغيره في بعض كونه معياره
الى بعض الجواب عن قوله فان قلت كان اللفظ هو الفعل المتعلق به
فيكون سلبه الى ما يقتضيه الجواب عن الاول بل ان اللفظ وان كان طرفا للفعل
المتعلق به لانه ايضا كونه ابتدائيا في اللفظ وانما الفعل هو المحرك والطرف هو المكون
انفسا للفعل لانه بواسطة تقديره في ذواته وهو متعلق في الحقيقة بالشيء
واما مقتضى الجواب عن الثاني فلو ان اللفظ لم يكن على ما هو عليه في اللفظ لكان
غيره لا يمتنع حتى لا يعدل عنه المانع في قوله وعلى معنى الوقت في الكلام لان
ارادة التنازل ما استغنى عن معنى اللفظ لان اللفظ لا يمتنع في الكلام لان
اللفظ على ما لا يمتنع منه هذا من شرطه بغير المعنى وبما ذكره في اللفظ ايضا
بالاخر وقد مر ما سبق في غير هذا من شأنه في قوله ودلالة اللفظ
على لاد معناه لا تكون بطريق الجواز فيكون واد اعلى المعنى وعلى ذلك
ايضا فان قيل كان اول قولهم يلحق من الحقيقة والجواز ارادة المعنى المحقق
معاطيا في قول المعنى ودلالة اللفظ على لاد معناه لا يكون محازا بانها لا تكون
على المعنى الجازي فانما ياما في قوله وانما الجواز هو اللفظ الذي هو الفعل ويراد
لازم الموضوع له الجواب عن اللفظ هو تقدير الجواب عن الذي سبق في
عن صاحب الكشف بان معناه هو المعنى الجازي وهو يخرج من كونه في اللفظ ولا لازم
للمعنى المحقق فيكون قوله على الارادة وما سرف على الارادة وهو كونه مبيها
ليس من جوارها ولا من المعنى الجازي لا الاسكان الوارد على المعنى
في بعض صراح المعنى ان المعنى اجاب عن ذلك الاسكان باختيار

معنى حتى فحذف يدخل الاولى او الاولى او دخل الاخرى او الاولى
لانه لما لم يكن من التثنية والاشياء ان ودخل العطف والكلام
الغاية لا يخرج من تحت الحقيقة وحلت على الغاية بما ذكرنا ذكر في عاشر
الجناس ان ان بعد العطف ما عطف النقي والاشياء غير من عند النقي
التي يطف على الاشياء وبالكس يقال جاني زيد وما جاني غيره وما
غيره لكن رابت بغيره اول في تحت لان سليل بعد العطف ما عطف الازدواج
من النقي والاشياء لكن في شرح من الشرع المذكور ففصلنا عن عامة
الشرع كيف وقد ذكر في الجزء من شرح المسألة وقد علم من المسألة
اذا دخلت من كلامين ليس بينهما ازدواج فان كان احدهما متبعا
لآخره فحذف المحذوف اخر الغاية المذكور والاشياء عليه المسألة من التثنية
والغاية فكانت بمعنى حتى كما في قوله تعالى ليس من الامم شيء او يترتب
عليه او يترتب من ان لم يطف على التثنية وهو الحقيقة من غير ازدواج
بينها وان كانت غير من هذا الكلام بعد ان افاد عدم سليل التثنية كما ذكر
المطلوب اما دخول العطف مع انشاء الازدواج كما هو خلاف ما نقلتم
لان التثنية الذي هو المعنى الحقيقي لا يكون الا في العطف وقد قالوا بسلب
الازدواج وان اصل غاية على التثنية وهو الحقيقة من غير ازدواج
وقد وقع في فصول الابداع في فروع هذه المسألة من الاقوال ما لا ينفك
انظر في الاصل في فصوله واخلاق فدخل في كونه لا يصلح منتهى
اي لثبات عليه بان ينقطع بدخولها وهو باطل لان الثبات عليه

ينسب الى مدلوله قطعاً ومقتضى ما اورد به من الحكم الشرعي فحقى غاية الحسن
والرصانة لانهم لم ينفقوا من اداة المعنى ومعها اداة الحكم الشرعي كما
المعنى فحقى لهم ذلك القول دونه واما الزيادة فيكم من اجل التثنية
الحض فمقتضى قوله السابق ان يترتب منها واما الزيادة فيكم من اجل التثنية
الغاية فمقتضى ذكره في صورة الكلام لا الزيادة فيكم من اجل التثنية
فقط فحقى في الحض فان تلك الحقيقة لا توجب عندكم فالواجب ثلاث حض
ومعنى احبب عن الاول ان الكلام في الخاص ليس كذلك بل هو
عام او واسطه اما ان الكلام في الخاص بلان قوله في قوله
لانه فومضغ على قوله الخاص من حيث هو خاص رجب الحكم قطعاً
واما ان اشهر اعام او واسطه فلان جميع متكرره وهو عند من لا يشترط
عام وعند من يشترط واسطه واعرض عليه بان الخاص كما هو قطعي في
معناه كذا كذا اعام فمقتضى انما انقلبه وشمل ما ان انصرف عنه السؤال
وجوابه من وجه آخر وعلى بعد ان يكون العام ظاهراً او باهياً واسطه
هذه المسألة خاص لانه قد علموا من المعلومات والمعلومات هي التثنية
من المسألة فاشهر معلومات في قوله قوله تعالى وهذا الحق قد حشر
قوى الحق ولو كان كذلك كان خاصاً كذا الاول اما الجواب عن قوله ان
الخاص كما هو قطع في معناه كذلك العام هو ان الكلام منها ليس
القطع بل هو طلاق من وجوب اللفظ بالانقضاء عن مدلوله وهو من
العدد اذ لا يقع اطلاق الشك على اثنين ومعنى خلاف الجمع المتكثرة اعام

واشهره

عند من لا يشترط الاستيفاء واسطه عند من يشترط والفرقان
على كونه حقيقياً في جميعها بعض منها واما عن قوله وعلى بعد ان يكون
العام ظاهراً او باهياً فان قوله ان من معلومات كونه كذا ليس خاصاً الكلام
في الخاص وعن الثاني انه وجب كمال الحقيقة الاولى لا يشترط
ان لا يترتب تلك الحقيقة ويجب ثلاث حض ومقتضى بل ان تلك الحقيقة
عبرت كعليها بعض الرابعة ان الحقيقة الواحدة لا يمكن قبول التثنية حيث
بتمامها ولا في الاصل بل من كان هو كمال الحقيقة فاذكر في صورة الزام
الزاماً عليهما ولان في ثلث افق ان يقول بل ان يقول لان الواجب عند
ليس ثلاثة اظهر ان العطف لا يقع فيه الطلاق بل ان ثلثاً معه واما
الواجب عليه ان يخلص عما ذكر في نقصان بعد فظهر ان قوله في التثنية
الاجل ليس دخل الجواب واما ذكرنا في الازدواج وتوضيح الجواب فذكر
ثم بعد ان اختلف في دفع ما يورد من المعارضة اراد بالمعارضة بطلان
القدر وهو جعل العلم بينهما على التقيض الحكم بعينه بان يقال ان القول ان
حل على الحقيقة بطلان موجب الثلاثة اما بالنقصان عن مدلولها ان اعتبر
الحض الذي وقع في الطلاق واما بالزيادة ان اعتبره وفضلان يقال
لان ان الحض الذي وقع فيه الطلاق ان لم يترتب كان الواجب عليه حض
ومعنى بل الواجب ان لا يترتب ليس الا الحض الثلاثة الكاملة كما ذكر في الاصل
وانت خبير بان لا ينفك با حقيقته الصافي في دفع تلك المعارضة لان
قال بوجوب ثلث حض كواحد غير الذي الذي وقع الطلاق فيه كذا لا يترتب

ان الذي وقع فيه غير متبوع بل بامره ووجب كمال الحقيقة الاولى بالانقضاء
توضيح بتامها ضرورة عدم التثنية فان قيل لا مذنب لان قطعاً
بكونها ثلث فما سبق ايضا فينبغي ان يقول الشافعي انما في ثلثاً
وقول الامور السبعة تحت العبد كما كانت في على التثنية فظهر على ان ذلك
انما هو في التثنية ان يقول حواطلا في الظاهر اذ على البعض من
الاولى من التثنية انما هي التثنية بل انما هي وقول الطلاق فيقول
ذلك البعض يحصل في التثنية والطلاق وقول التثنية في قوله من التثنية
محصل المرجح فان قيل فاذ اطلق في آخر العطف بحيث فاجاد الحق في سلب
التثنية قلنا كفي فضوله في سائر الاحوال مع كونهما قد تكرر الحادة
الا ان يكون الاقل من هذا الباب سبطا هذا الظاهر ان كونه من
الابان ظاهر وانما كان كاف في طريق توثيق لفظ الطلاق حيث لم
يظهر او امانت بطريق بيان الضرورة كما سبقت وبما تيسر بل بطريق
فكان يكون الطلاق خاصاً في مدلوله بلا خفا لانه ان يقال اذ كان
يكونه بطريق بيان الضرورة لا يكون من قبيل المنطوق والخاص من قبل
ولم يحسن ان قوله والطلقات يترتب عن الآية من قول
المعنى فان طلقها الى مدلوله بعض ان يكون من قول ذلك الطلاق
المعقب للرجعة من بيان ان تعدد الطلاق ولا شك ان ذكره في الطلاق
ثارة بقوله والطلقات يترتب من انفسه واخرى بقوله الطلاق مرتان
لا يدل على التعدد فالرد بان قوله من ليس قبل الذكر كما ذكر في الطلاق

مهر فب

تقرر عن الشايع انه قال انما عدل
على نفسه غيره من ان لا يتعدى القسط
خاص لان الذي يبطر في المعوضة

ان نظر

سوقف على غير متين. واعلم ان معنى الفرض السعدي والآخر ان الكفاية
عبار عن التسع والعدم فرض للاخير والاصوليين معا ولا عدول
فيه وذلك لان الاصوليين انما فرضوا كون الفرض متحققا بمعنى التقدير
لهم منزلة للعدم في كون فرضنا باعتبار اشتغالنا على التساوي والتمسك
المذكور مع غاية وضوح السعد والعدم بينهما على ما علم ويحكيه ان السعد
الفعل الفاعل. فثبت لان لفظ فرضنا من جنس الحقيقة
ملاكون خاصا لا من اجسام المعرف على اصح فيها بين في مساحت الزمان
حيث قال هو بطلاني في هذا المقام على الفرض فثبت ان الخاص والعام
والشرك وكذا ذلك. وبيننا معنى مثلا ان يتوقف على كون الفرض
بيننا معنى التقدير دون الالحاب. محبان على الفرض بيننا معنى
دون الالحاب لان ما في علم الله تعالى معنى ان يكون معادلا له والبرهان
من قوله تعالى ان يتفردوا بالادراك ان اصل الامر الواجب هو العلم بالتقدير
تفرد الاولاني ان لفظ معنى في قوله تعالى اعلم ان الله تعالى
ومحمد ربهما الله تعالى قد قررا وليهما في سلمه الدم حيث معنى الفرض
على دليل اللام الاقلم وابي يوسف ولا يمنع وثابا تاسم وقد اجاب
عنها اصحابنا لغيرهم في محروا السؤال والجراب حتى ان ابن ابي عمير
تعالى قد غلط عن السوابين والجرابين ملا على ان محروا الكلام اولا ثم
ربط كلام السبع الى ذلك المحروا فيقول وبالله التوفيق اعلم ان الصالحين
رضوان الله تعالى عليهم اجمعين اختلفوا في ان الزوج اكل بل يهدم حكم

فقد قيل في السبيل الصحيح
المعنى الثاني في المعنى الصحيح ان يرد به الاجماع وان يرد به اتباع الدليل
وكون المعنى وشيخ الدين في رايه كما يتبعه المؤمن في اراءهم وليس عليه الا
ان يرد على كل ما قيل في المباح وغيره من الجواب ان اصل الاول ان لا يفتى
في كل ما كان من الاجماع غير الذي يرد في كل ما كان من الاجماع
فيما يخص الاول ولا يفتى في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
فوله في الجواب عن السؤال الاول ان هو عام بمعنى لو لم يرد في سبيل المؤمنين لزم ما
الاجماع لانها الصواب في سبيل المؤمنين فتكون اجماعهم في سبيلهم وهو خلاف
مقتضى الاباحه ولزم ايضا الاتباع في استناد الحكم اليه الى ما استندوا اليه في الاجماع
من الكتاب والسنة والاعمال لانه انما يسميهم فلو تركوه واستندوا الى الاجماع لا يتبعوا
غير سبيل المؤمنين في لا يثبت حجية الاجماع وغيره الجواب عن الاول ان لا يرد في سبيل
المؤمنين عام حصونه ترك المباح للفظه بانه لا يلزم المتابعة منه والالا يكون
وعلى كل ان يقال ان استناد الحكم اليه الى ما استندوا اليه في الاجماع ليس داخل في
اتباع سبيل المؤمنين لكون تركه اتباعا لغير سبيل المؤمنين لان الاجماع هو الاول
بطل قوله في غير كون فعل الغير وما من فدية ليس كذلك لانه ما ساقه اليه الاول
مطلع النظر في ملاحظه الغير بوجه المثال المذكور في الشرح وهذا هو مقتضى
قوله وان الاجماع كغيره من مطلق على حصة في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
بالفرض عطف على الفرض اذ لا يلزم فدية قوله وذلك في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
الحكم في المباح فيكون في اللغة العذر والمساواة المتبادر من ظاهر

ظاهر العبارة ان كون المساواة ايضا معني لغويا للقياس وليس كذلك لانه
مقتضى المساواة لان من لم يرد من نواحي العذر فيجعلها معني للقياس في ذلك
الاعتبار ولها ما قال صاحب الكفاية في العذر في الاستدلال في غير اجزاء
ايضا ملل الا في المساواة اذ يستعمل معني المساواة ايضا في اعتبارها في كل ما كان من الاجماع
فكانت المساواة في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
اي في العذر ان يرد في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
الاختلاف في اجزاء المساواة في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
ايضا في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
جعل المساواة معني لغويا للقياس فما وجد احد ما في المعنى الشرعي لقياسه
وجده موقوف على العذر في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
عن معنى القياس في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
والا بانه لا يجوز ذلك ولا يفتى بعده لان القياس في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
من مصادره كما ذكر الامام في الاسلام كما كانت في السنة والاجماع فلا بد ان
يقل عمل المجتهد في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
الى انه الوصف الصالح الموزون في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
الاصل والوصف الجامع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
كقوله في رايه في هذا المقام اذ عرفت ذلك فاعلم ان كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
معبر عن القياس بانه مناسب للمعنى لغويا لان الاصل ان المعنى لغويا
الشرعي ويناسبه كونه دليل على ان الاصل الشرعي واجرم فدية معناه

الشرعي في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
من اول الاحكام في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
بالقياس في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
ببطلان ذلك في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
اي ذلك في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
بل في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
من بطلان ذلك في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
الشرع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
ليكون في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
فان عليه فدية ذلك من اول الاحكام في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
على ان العلم بنبوت حكم الاصل ليس كذلك في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
حكم الاصل على ما على انما ثبت الحكم في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
المجتهد في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
بعض صور لانه الصواب في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
لانها في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
فانما ثبت في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
من اول ما منع انتقاله وليس له في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
لما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع

منها بالوجود الذي في ما وقع الخلاف فينا ومن القائلين في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
وغيره في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
المصادر في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
سواء في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
ولما قلنا في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
جامع من الاصل في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
فما دام احتياج الى الاحتياط في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
توجد عين هذا الاحتياط في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
فلا بد من الاحتياط في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
نوعا ايضا في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
في الاصل مثلا اذ اجماع القياس في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
كما ثبت في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
تعدى حكم الحق من الاصل الى كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
ايضا في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
الا انه في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
هذه ايضا لانها ايضا استغناء عن كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع
حكم الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع في كل ما كان من الاجماع

